

وعلى الأمر رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٣ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات  
بعض الأشخاص :

قرر :

مادة ١ - تستثنى أموال وممتلكات السيد محمد سويلم ناجيه وعائلته  
من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتسلم إليهم تلك الأموال  
والممتلكات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٤ (١٧ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

٥) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٦٥

بإلغائها نظام الحراسة على أموال الرعايا البلغار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن حالة رعايا الدول التي  
كانت محاربة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ بالموافقة على الاتفاقية  
المبرمة بين الحكومتين العربية والبلغارية بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٤  
بشأن تسوية الديون والحقوق العربية البلغارية السابقة على الحرب والإفراج  
عن أموال الرعايا البلغار بين الموضوعه تحت الحراسة ؛

قرر :

مادة ١ - يتسنى العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥  
المشار إليه بالنسبة إلى أموال الرعايا البلغار في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - يحتفظ الحارس العام على أموال الرعايا البلغار بين بسطة إدارة  
تلك الأموال إلى أن يتم تسليمها لأصحابها أو لوكلائهم طبقا للاتفاق الذي  
عقد بين الدولتين في هذا الشأن .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٤ (١٧ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٦٥

بفرض الحراسة على الشركة المصرية لصناعات الأدوات المنزلية  
(معادن الشمس)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن  
الدولة ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين  
والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهيات ؛

قرر :

مادة ١ - تخضع الحراسة على الشركة المصرية لصناعة الأدوات المنزلية  
(معادن الشمس) ويسرى بشأن تلك الحراسة أحكام الأمر رقم ٤  
لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - يتولى رئيس الوزراء الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار  
ويكون له في سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الأمر رقم ٤  
لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة  
هذه الشركة ويكون للحارس العام سلطات المدير النصوص عليها في الأمر  
رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

وله أيضا أن يعين حارسا خاصا على هذه المنشأة يحدد اختصاصه  
وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٤ (١٧ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٥

بإستثناء السيد/ محمد سويلم ناجيه وعائلته من أحكام القانون

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات  
أرض الأشخاص ؛